

ملف الكهرباء يفرض نفسه على جلسة النواب

المسلم: جار إيجاد تعريف لـ«الأسر المركبة» لحل مشكلة العدادات



مقترح مستعجل بإعادة التعرف القديمة للمواطنين في «المسكن الأول»

ترهق كاهل العائلة. وأوضح: «يتجلى حجم التفاوت والعبء المالي عند مقارنة الأرقام والشرائح، حيث كانت التعرف القديمة المدعومة للكهرباء تبدأ من ثلاثة فلوس فقط لكل كيلووات/ ساعة للشريحة الأولى من صفر إلى ثلاثة آلاف وحدة، وتسعة فلوس للشريحة الثانية من ثلاثة آلاف وحدة إلى خمسة آلاف وحدة، وستة عشر فلوس للشريحة الثالثة من خمسة آلاف وحدة إلى سبعة آلاف وحدة، وثلاثين فلوس وما فوق للشريحة الرابعة، بينما تتجاوز التعرف الحالية للحسابات غير المدعومة تسعة وعشرين فلوساً وصولاً إلى اثني وثلاثين فلوساً لكل كيلوواط، كما شهدت تعرفه المياه تفاوت كبيراً بعد أن كانت تبدأ من خمسة وعشرين فلوساً للمتر المكعب للشريحة الأولى حتى خمسة وأربعين متراً مكعباً، وثمانين فلوساً للشريحة الثانية، وثمانين فلوساً للشريحة الثالثة، وهو ما يفسر الارتفاع الحاد والمضاعف في إجمالي الفاتورة الشهرية للأسرة البحرينية».

شكلت عبئاً إضافياً على التزاماتها المعيشية. في ذات السياق تقدم النائب عبدالحكيم الشنو باقتراح برغبة بصفة الاستعجال بشأن إعادة العمل بالتعرفة القديمة لرسوم استهلاك الكهرباء والماء للمواطنين في «المسكن الأول»، وذلك تخفيفاً للأعباء المعيشية ودعمًا لاستقرار الأسري والاجتماعي في ظل التحديات الاقتصادية الحالية. وقال الشنو: إن ارتفاع درجات الحرارة واستمرار فصل الصيف أشهراً طويلة يترتب عليه زيادة استهلاك الكهرباء والماء خلالها، وانتقال الشرائح من الأولى إلى الثالثة الأمر الذي يتسبب في مضاعفة الاستهلاك الشهري بشكل كبير ما يتسبب في زيادة العبء على المواطنين، ويترتب عليه صدور فواتير باهظة ومضاعفة، يرافق ذلك وجود ظاهرة الأسر المركبة التي تتشارك السكن في بيت عائلي واحد بانتظار الخدمات الإسكانية، حيث يتجاوز الاستهلاك التراكمي للعداد الواحد الشرائح الأولى بسرعة لتحسب الكلفة المتبقية بأسعار مرتفعة

وأكد أن ملف الكهرباء يجب أن يكون ضمن أولويات العمل النيابي خلال دور الإنعقاد الحالي، داعياً إلى استخدام جميع الأدوات النيابية المتاحة لمعالجة ارتفاع الفواتير، والحصول على بيانات واضحة بشأن أعداد المشتركين الذين انتقلوا إلى شرائح الاستهلاك الأعلى وانعكاسات ذلك على الأسر. وأوضح أن بعض المنازل تضم أكثر من أسرة بحرينية تعيش تحت سقف واحد، من دون أن تتمكن كل أسرة من الحصول على عنوان مستقل أو حساب كهرباء منفصل، مشدداً على أهمية إيجاد آلية مرنة تضمن وصول الدعم إلى الأسر المستحقة وفقاً لعدد الأسر الفعلية، وليس فقط عدد الحسابات المسجلة. وأشار إلى أن ارتفاع استهلاك الكهرباء في المنازل التي تضم أسراً كبيرة لا يعني بالضرورة الإسراف، وإنما قد يرتبط بعدد أفراد الأسرة واحتياجاتهم اليومية، وخصوصاً خلال أشهر الصيف، لافتاً إلى أن انتقال الاستهلاك إلى الشريحة الثالثة ذات التعرف الأعلى تسبب في ارتفاع فواتير عدد من الأسر بصورة

الأسر المركبة؟ مشيراً إلى أن عدم وجود إسكان دفع الأبناء إلى السكن في بيوت أهلهم، وهو الأمر الذي اتفقت معه فيه النائب زينب عبدالأمير، مشيرة إلى أن السبب الرئيسي في مشكلة عدادات الأسر المركبة عدم توافر مسكن مناسب للمواطنين ما يدفعهم إلى البقاء في بيوت آبائهم. وقالت النائب جليدة السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب: إن الأسرة الممتدة داخل المساكن يصل عددها أحياناً إلى 6 أسر وبالتالي يجب أن يكون هناك حل لهذه المشكلة في ظل ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء. وطالب النائب حسن إبراهيم بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على أسباب ارتفاع فواتير الكهرباء، ومراجعة آلية احتساب التعرف والشرائح، ودراسة مدى كفاية الدعم الحالي لحماية المواطنين من الأعباء المتزايدة، مؤكداً ضرورة وضع حلول عملية تراعي الظروف المعيشية للأسر البحرينية، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود.

تغطية: وليد دياب وياسمين العقيدات تصوير: عبدالأمير السلطنة أكد رئيس مجلس النواب أحمد المسلم أن هناك توجيهات واضحة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بخصوص حل مشكلة العدادات الخاصة بالأسر المركبة، مضيفاً أن سموه ذكر أنه يتم حالياً الاستقرار على تعريف واضح لمعنى «الأسرة المركبة». جاء ذلك في رد المسلم على مطالبات نيابية بضرورة حل مشكلة الأسر المركبة نظراً إلى ارتفاع فواتير الكهرباء. وطالب النائب جميل ملا حسن وزير التنمية الاجتماعية ووزير الكهرباء بسرعة تعريف الأسرة المركبة من أجل إيجاد حل لمشكلة ارتفاع فواتير الكهرباء لهؤلاء الأسر. بدوره تساءل النائب خالد بوعنق كيف تكونت

إشادة نيابية بجهود فريق البحرين في معالجة أضرار الاعتداءات الإيرانية الآثمة.. والدعوة إلى دعم المؤسسات المتضررة



انقسام النواب يؤجل تشكيل «المالية» إلى الجلسة القادمة

قراطة يعترض على عدم نقله إلى اللجنة ورئيس المستشارين يؤكد عدم أحقيته في ذلك



عبدالواحد قراطة رغبته في الانضمام إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، بطلب رسمي، إلا أن الرأي القانوني لرئيس هيئة المستشارين د. صالح الغنيث جاء مغايراً لطلب قراطة، حيث أكد أنه طالما صوت المجلس بالموافقة على تشكيل باقي اللجان فإنه لا يجوز لانتقال احد الأعضاء إلى لجنة أخرى، ما دفع النائب إلى رفع طلب اعتراض إلى رئيس المجلس بشأن عدم الأخذ بطلب انتقاله إلى اللجنة المالية.

صوت مجلس النواب، خلال جلسته أمس، بالموافقة على تشكيل لجان الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، ولجنة الخدمات، ولجنة المرافق العامة والبيئة، وفق قوائم الترشيح التي اعتمدها هيئة مكتب المجلس، فيما تقرر تأجيل التصويت على تشكيل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى جلسة الأسبوع المقبل، بعد عدم حصول تشكيلها على أغلبية القبول أو الرفض، وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس. واستطاع النائب عبدالواحد قراطة أن يحشد أصوات 15 نائباً، صوتوا برفض تشكيل اللجنة بوضعها الحالي والمكون من النواب احمد السلوم، محمد المعرفي، زينب



الاستثنائية التي واجهها أصحاب المحلات التجارية والشركات المتضررة جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة، والبحث عن حلول تساعدهم على تجاوز الأعباء المالية، مؤكداً تفهمه لأهمية المحافظة على الإيرادات العامة والتوازن المالي، لكنه شدد على ضرورة مراعاة قدرة المؤسسات المتضررة على الوفاء بالتزاماتها، وخصوصاً في ظل ما تتحمله من رواتب وإيجارات وتكاليف تشغيلية، معتبراً أن المحافظة على استدامة الإيرادات العامة لا تتعارض مع البحث عن حلول تساعد المؤسسات المتضررة على الاستمرار في نشاطها.



مؤكداً أهمية أن تمتد هذه الجهود لتشمل مختلف الفئات المتضررة. واختتم المحفوظ بتأكيد ثقته بقدرة الحكومة برئاسة، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على إيجاد الحلول المناسبة للمتضررين، مستذكراً ما قدمه فريق البحرين خلال جائحة كورونا من مبادرات لدعم المواطنين في مختلف القطاعات، ومؤكداً أهمية إيصال مطالب هذه الفئات المتضررة بما يساهم في معالجة أوضاعهم والتخفيف من الأعباء المالية التي يواجهونها. بدوره دعا النائب حسن إبراهيم إلى مراعاة الظروف

تغيير مقاعد الرئاسة في ثلاث لجان

الشنو للتشريعية والعلوي للخدمات والعوضي للمرافق وبوخماس يحتفظ بالخارجية



حسم مجلس النواب انتخابات لجانه الدائمة التي أسفرت عن فوز النائب عبدالحكيم الشنو برئاسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، خلفاً للنائب محمود ميرزا فردان، والنائب جلال كاظم نائباً له بالتزكية. وفي لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، احتفظ النائب الدكتور حسن بوخماس برئاسة اللجنة بالانتخاب، فيما فازت الدكتورة مريم الظاعن بمنصب نائب الرئيس بالتزكية. وفاز النائب محمد العلوي برئاسة لجنة الخدمات، فيما فاز الدكتور منير سرور بمنصب نائب الرئيس بالتزكية، كما فاز النائب هشام العوضي برئاسة لجنة المرافق العامة والبيئة، خلفاً للنائب محمد موسى، وحلت النائب حنان فردان نائباً لرئيس اللجنة.